

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

جئت وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر ألا ترى أنك إذا قلت راكبا جاء زيد كان في راكبا ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو راكبا جاء زيد للنقل والقياس أما النقل فقولهم في المثل شتى تؤوب الحلبة فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه .
وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف وإذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم عمرا ضرب زيد فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر قلنا هذا فاسد وذلك لأنه وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز فيه التقديم قال ابن تيمية (فأوجس في نفسه خيفة موسى) فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخرا في اللفظ إلا أنه لما كان في التقدير التأخير جاز التقديم قال زهير .

(من يلق يوما على علاته هرما ... يلق السماحة منه والندی خلقا) .

فالهاء في علاته تعود إلى هرم لأنه في تقدير التقديم لأن التقدير